الأنباء
الاربعاء 4 سبتمبر 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7464.67
بتغير قدره
-131.13
1.73%

«السور» توفر 5 محطات للغسيل الآلي للسيارات

أعلنت شركة «السور لتسويق الوقود» عن توفير خمس محطات للغسيل الآلي التابعة لمحطات ألفا في كل من جنوب السرة (حطين)، الشعب البحري (شارع الخليج العربي)، العقيلة (مقابل منطقة الرقة)، العارضية السكنية (مقابل الجمعية الرئيسية) والرابية (قرب الهيئة العامة للثروة السمكية والزراعة). هذا وقد حددت الشركة ساعات عمل محطاتها طوال أيام الأسبوع من الساعة 10 صباحا حتى الساعة 10 مساء. وقد سعت شركة السور لتسويق الوقود الى تطوير محاطتها، وتقديم أفضل الخدمات لتنال رضا عملائها.

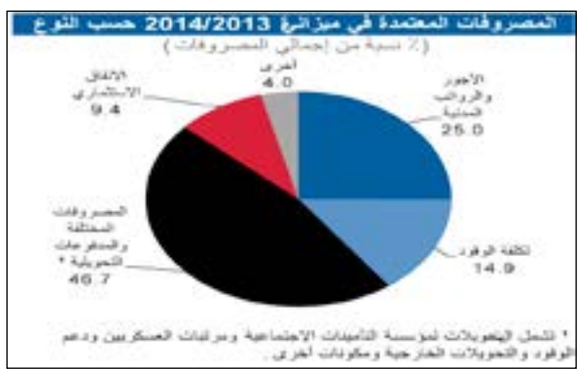

بارتفاع 14٪.. وعمليات الإنفاق شكلت مصدر دعم كبير لاقتصاد الكويت

«الوطني»: 19,3 مليار دينار إجمالي الإنفاق الحكومي في 2013/2012

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن أرقام المالية العامة النهائية للسنة المالية 2012ـ 2013 (من أبريل حتى مارس) تشير الى ارتفاع عمليات الإنفاق الحكومي في العام الماضي بنسبة 14٪، متخطية بذلك التوقعات السابقة.

وسيوفر هذا الارتفاع دعما جيدا للاقتصاد العام الذي يشير الى نمو متباين، بيد أن الزيادة في المصروفات الجارية هي المتسبب في هذا الارتفاع وليس المصروفات الاستثمارية، التي أبدت بدورها أداء مخيبا للآمال مرة أخرى.

ومن المحتمل ان تتحسن عمليات الإنفاق الاستثمارية هذه السنة، إلا أن إجمالي الإنفاق الحكومي قد يرى انخفاضا في النمو.

وذكر تقرير الوطني ان الإنفاق الإجمالي الحكومي وصل الى رقم أعلى بكثير من توقعاتنا، ليبلغ 19,3 مليار دينار.

ويرجع ذلك الى القيام ببعض التعديلات الكبيرة بين بيانات الأحد عشر شهرا وحسابات نهاية السنة والتي لم تكن متوقعة.

وتخطت عمليات الإنفاق الجاري الرقم المقدر أن تصل اليه وهو 16,0 مليار دينار على وجه التقريب، حيث وصلت الى 17,5 مليار دينار وهي زيادة تقدر بواقع 15٪ مقارنة بالسنة الماضية.

الإيرادات والمصروفات الحكومية

	السنة المالية 2012/2011	السنة المالية الفعلية 2013/2012		التوقعات للسنة المالية 2014/2013 ميزانية الحكومة		توقعات الوطني
	مليار دينار	مليار دينار	التغير السنوي ٪	مليار دينار	مليار دينار	التغير السنوي ٪**
الإيرادات الإجمالية	30,2	32,0	5,9	18,1	29,3	8,4ـ
الإيرادات النفطية	28,6	30,0	4,9	16,9	27,2	9,4ـ
الإيرادات غير النفطية	1,7	2,0	22,3	1,2	2,2	7,0
المصروفات الإجمالية	17,0	19,3	13,5	21,0	20,1	4,0
المرتبات	4,1	4,8	17,7	5,2	5,0	3,2
المستلزمات السلعية والخدمات	2,8	3,6	31,9	3,9	3,7	2,1
وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	0,1	0,2	8,2	0,4	0,3	54,5
المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة	1,7	1,7	0,0	2,2	2,0	21,1
المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	8,3	9,0	8,1	9,4	9,1	1,1
فائض الميزانية	13,2	12,7	-	2,9ـ	9,3	-
الفائض بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة	10,2	4,7	-	7,4ـ	1,9	-
ملاحظة						
الانفاق الجاري *	15,2	17,5	15,0	18,4	17,8	1,9
الانفاق الرأسمالي	1,8	1,8	0,7	2,6	2,3	24,0
الانتاج النفطي (مليون برميل يوميا)	2,8	2,9	4,6	2,7	2,8	3,0ـ
أسعار النفط (دولار للبرميل، خام التصدير الكويتي)	109,7	106,4	3,0ـ	70,0	100,0	6,0ـ

المصدر: وزارة المالية / بنك الكويت الوطني
* يشمل الإنفاق في الباب الأول والثاني والخامس
** التغير مقارنة بالأرقام الفعلية المالية 2013/2012

وجاء هذا الارتفاع المفاجئ الحاد ضمن شريحة الإنفاق على الخدمات المتنوعة والتحويلات، التي تتضمن رواتب العسكريين والتحويلات لصندوق التأمينات الاجتماعية والتحويلات الخارجية والتي ارتفعت جميعها في الحسابات الختامية.

ومن الجدير بالذكر أن زيادة أكبر بواقع 20٪ خلال السنة الماضية.

ويعكس هذا الارتفاع الزيادات في عمليات التوظيف، حيث ازداد التوظيف في القطاع الحكومي بواقع 10,000 في السنة حتى يونيو من عام 2013.

كما يعكس هذا الارتفاع أيضا الزيادات في الرواتب، التي من ضمنها زيادة بنسبة 25٪ في الراتب الأساسي للمواطنين.

وساهمت المصروفات على السلع والخدمات أيضا، والتي كانت قد ارتفعت بواقع 32٪ لتبلغ 3,6 مليارات دينار، بدفع مستوى الإنفاق الجاري.

وغالبا ما تمثل هذه الشريحة عمليات التحويل بين الوزارات لتغطية التكلفة الافتراضية لشراء الوقود من المصافي المحلية وذلك بغرض تزويد محطات الطاقة.

وحيث تم تتبع أثر هذا الارتفاع في أهداف الميزانية لهذا العام، فمن المرجح أنه مرتبط بتزايد انتاج الكهرباء.

أما عمليات الإنفاق الرأسمالي، فقد ظلت كما هي لهذا العام، مستقرة عند 1,8 مليار دينار.

ويعكس هذا الركود التباطؤ في تطبيق خطة التنمية التابعة للحكومة في الفترة بين 2010 ـ 2011.

و2013 ـ 2014 والذي لا تظهر جميع عناصره في الميزانية.

وقد بلغت نسبة تنفيذ الإنفاق المخطط له في السنة الماضية 69٪، متحسنة بذلك عن السنة السابقة والتي كانت متدنية عند نسبة 64٪.

ويرجع ذلك لحدوث هبوط في أهداف الميزانية الرسمية لهذه السنة.

ويظل الإنفاق الضعيف على الاستثمار من أكبر نقاط ضعف الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، شهدت عمليات الإنفاق الاستثماري نموا بمتوسط 7٪ للسنة الواحدة خلال الخمس سنوات الماضية مقابل نسبة تصل الى 16٪ في نمو عمليات الإنفاق الجاري.

حيث تمثل المصروفات الاستثمارية 9٪ من الإنفاق الحكومي الإجمالي، وتعتبر هذه النسبة منخفضة وفقا للمعايير الإقليمية.

وتشير هذه الأرقام الى أن السياسة المالية كانت داعمة للنمو الاقتصادي في العام الماضي.

حيث يبدو أن مستوى الإنفاق قد ارتفع بنسبة 15٪ مقارنة بالسنة الماضية، وذلك بعد استبعاد بعض العناصر الضخمة التي بالكاد لها تأثير على الطلب المحلي كعمليات التحويل للخارج والتحويلات التي تجري بين الوزارات.

ويقابل هذا الارتفاع نزول طفيف في العام الذي قبله.

وعلى عكس المصروفات، فقد كان مستوى الدخل الحكومي متماشيا مع توقعاتنا، حيث بلغ 32,0 مليار دينار بارتفاع 6٪ مقارنة بالسنة الماضية.

وتشكل الإيرادات النفطية معظم هذا الدخل، فقد سجلت أكبر صعود لها لتصل إلى 30,0 مليار دينار.

وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد هبط متوسطها عن السنة الماضية، إلا أنه قابل ذلك ارتفاع في انتاج النفط بواقع 5٪، ليصل الى 2,9 مليون برميل في اليوم الواحد.

وقد زادت الكويت وبعض الدول الأعضاء في منظمة أوبيك من إنتاجها للنفط رغبة في تعويض الهبوط في عمليات التزويد في أماكن أخرى.

وأظهرت الإيرادات غير النفطية صورة جيدة حيث سجلت زيادة بواقع 22٪، لتصل إلى 2,0 مليار دينار.

وكان الدافع الأساسي لهذه الزيادة ارتفاع التحصيلات من رسوم شركات الاتصالات ومدفوعات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

ونظرا للقفزة غير المتوقعة في عمليات الإنفاق الإجمالية من الميزانية، فقد تبين أن حساب السنة المالية 2012 /2013 بلغ 12,7 مليار دينار.

ورغم قوته إلا أنه كان أقل من الفائض المتوقع تحقيقه والذي يبلغ 14 مليار دينار.

ويشكل هذا الرقم 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012.

وأتى الفائض الأخير بعد عدة سنوات من نتائج قوية للميزانية منذ بداية القرن الحالي.

وقد وصل مجموع الفائض المتراكم ما يقارب 71 مليار دينار، مما ساهم في زيادة صندوق الثروة السيادية للكويت.

ومن المحتمل أن تشهد السنة المالية القادمة 2013 /2014 فائضا كبيرا في الميزانية ولكن أقل بصورة طفيفة عن السنة الماضية.

ومع استمرار ارتفاع أسعار وإنتاج النفط، فمن المحتمل أن تكون الإيرادات مقاربة لمستويات السنة الماضية.

وقد حددت الحكومة ضمن أهداف الميزانية للسنة المالية 2013 /2014 تقليصا في الإنفاق بواقع 1٪ مقارنة بالسنة الماضية.

ولكن مع عدم إنفاق المخصصات كاملة في العام الماضي، فلايزال هنالك مجال لزيادة لا بأس بها في عمليات الإنفاق الفعلي وبواقع 5٪ على وجه التقريب، وذلك مع الحفاظ على أهداف الميزانية.

من المفترض أن يوفر ذلك دعما مستمرا للاقتصاد العام.

وبنفس الأهمية، فإننا نتوقع أن يسجل الإنفاق الاستثماري نموا جيدا وذلك وفقا لمؤشرات مؤخرا تفيد بأنه تم أخيرا البدء بمشاريع ضخمة تترأسها الحكومة.

«المركزي» يعتزم طلب إعادة تقييم ضمانات الأسهم لدى البنوك في ظل الهبوط المتواصل للسوق

علمت « الأنباء» من مصادر مطلعة ان بنك الكويت المركزي يعتزم مطالبة البنوك المحلية بزيادة نسبة تغطية المخصصات لديها عن البيانات المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2013 بناء على إعادة تقييم ضمانات الأسهم الموجودة حاليا لدى البنوك نظرا للتغييرات التي شهدتها أسعار الأسهم المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية منذ نهاية الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو 2013 الماضي.

ورأت مصادر مصرفية أن انخفاض القيم لبعض الاصول والتي سيتم تقييمها في نهاية شهر سبتمبر الجاري وفقا لقيمتها سيجعل البنوك تتجه الى زيادة قيمة المخصصات التي تقوم باستقطاعها وهو الامر الذي عانت منه البنوك بشكل كبير طوال الفترة الماضية سواء كانت تلك المخصصات عامة او احترازية خاصة بعد ان اتجهت العديد من البنوك منذ بداية العام الحالي الى زيادة جرعة الاقراض مقابل الأسهم بشكل اكثر انفتاحا في هذا التوجه مدعومة بالنشاط الذي شهده السوق في تلك الفترة.

وكانت مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية قد شهدت خلال جلسة أمس تراجعا ملحوظا حيث أنهى المؤشر السعري تعاملاته على انخفاض كبير نسبته 1,73٪ خاسرا 131,13 نقطة، مسجلا تراجعه الثامن على التوالي بالغا أدنى مستوياته منذ 4 أشهر، علما أن التراجع الذي سجله المؤشر يعد خامس أكبر تراجع له منذ بداية العام الحالي.

● محمود فاروق

الشركة ليست عليها التزامات مالية

148 ألف دينار صافي أرباح «مرابحات» وإجمالي الأصول بلغ 19,1 مليون دينار

توقع عضو مجلس إدارة شركة مرابحات الاستثمارية عبدالرحمن البابطين ان تقوم الشركة بالبدء في تنفيذ الأعمال الإنشائية للبنية التحتية لأحد مشاريع الشركة العقارية في الفترة المقبلة.

وأضاف البابطين في كلمة مجلس إدارة الشركة ألقاها نيابة عن نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة فيصل المدلج خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 100٪، ان الشركة استطاعت المحافظة على استثماراتها الرئيسية دون حدوث أي انخفاضات كبيرة علاوة على عدم ترتيب أي التزامات مالية أو قروض على الشركة.

وأوضح ان نتائج الشركة جاءت مثمرة وجيدة ومحملة بأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2013، مشيرا الى أن إجمالي الأصول بلغ 19,1 مليون دينار بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 18,4 مليون دينار، وإجمالي إيرادات الشركة بلغ 792,4 ألف دينار وبلغ إجمالي المصاريف 635,7 ألف دينار، وبلغ صافي الربح 148,3 ألف دينار.

وفي مجال الاستشارات المالية أفاد بأن الشركة عملت مستشارا ماليا لعدد من المشاريع ذات القيمة المضافة، وان الشركة تطمح في الفترة المقبلة الى الدخول في بعض الفرص التي تمت دراستها والتي من المتوقع أن يكون لها الأثر الإيجابي على أداء الشركة في السنوات المقبلة.

ولفت إلى ان الشركة واصلت مسيرة النجاح والأداء الجيد الذي صاحبها منذ تأسيسها عام 2008 وحتى تاريخه على الرغم من تلك التحديات، حيث عملت الشركة على تنفيذ خططها وتطلعاتها الموضوعة آخذة في الحساب التقلبات الحاصلة سواء على المستوى الاقتصادي والمالي أو السياسي والاجتماعي.

وأشار إلى أنه على الرغم من التحسن البطيء الذي شهده الاقتصاد العالمي في 2012 إلا أن المخاوف مازالت موجودة من تعرض بعض اقتصادات الدول المتقدمة الى صعاب وتحديات قد يكون لها نتائج عكسية على الاقتصاد العالمي فلاتزال منطقة اليورو تعاني من إمكانية تسوية الأزمة المالية والديون السيادية التي قد تعصف بها.

وعلى صعيد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أشار الى أن السياسات المالية التوسعية وزيادة الإنفاق الحكومي في تلك الدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط أسهمت في دعم معدلات النمو، إلا ان أحداث الربيع العربي مازالت تلقي بظلالها على المشهد السياسي والاجتماعي لدول المنطقة.

وفي الشأن المحلي لفت إلى ان موازنة الدولة حققت فائضا ماليا نتيجة لارتفاع أسعار النفط والطلب العالمي عليه في حين حقق سوق الكويت للأوراق المالية أداء متواضعا بلغ 2,2٪ وذلك نتيجة لعدد من العوامل التي كان أبرزها عدم تنفيذ الحكومة لخطة التنمية التي وعدت بها علاوة على التجاذب السياسي الذي مرت به البلاد.

وأوضح أن الحدث الأبرز كان إقرار قانون الشركات الجديد الصادر بمرسوم قانون رقم 25 لسنة 2012، حيث جاء هذا القانون بعد انتظار طويل ليحل محل قانون الشركات التجارية الصادر بقانون رقم 15 لسنة 1960 الذي أثبت عدم قدرته على مواكبة متطلبات الشركات، متوقعا للقانون الجديد ان يكون إضافة جيدة وداعما للاقتصاد المحلي». ووافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال والتي من أهمها اعتماد البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والمصادقة عليه، وعدم توزيع أرباح.

● عاطف رمضان

«الاستثمارات الوطنية»: صناديق الشركة حققت أرباحا تنافسية وقياسية منذ بداية 2013

حمد الحميدي

المثنى المكتوم

أعلن مدير أول إدارة الاستثمارات المحلية والعربية في شركة الاستثمارات الوطنية حمد الحميدي عن أداء صناديق شركة الاستثمارات الوطنية منذ بداية العام الحالي 2013 والتي حققت معظمها أرباحا تنافسية وقياسية فاقت ببعضها أداء المؤشرات العامة بالسوق والمؤشرات المعيارية، حيث جاءت تلك النتائج وفقا لما هو مخطط ومتوقع لها جراء الإستراتيجية طويلة الأجل التي تنتهجها إدارة الشركة في كيفية الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوافرة بالسوق المحلي والخليجي والتي تمتاز بمجالها التشغيلي بعيدا عن المخاطر المرتفعة على رأس المال التي تعتمد على المكاسب على المدى القصير فقط، واستطرد قائلا: إن شركة الاستثمارات الوطنية استطاعت أن تحقق نجاحا باهرا خلال تلك الفترة الوجيزة وتراهن على استمرارية، ذلك الأداء من خلال إعادة تقييم المواقع الاستثمارية بشكل دوري، وذلك للاستفادة من النمو في الأسواق التي تكون مجدية إذا ما تم تحريها وانتقاؤها بدقة وحرفية عاليتين ومن ثم اتخاذ ما يلزم من القرارات الاستثمارية الأمر الذي يعكس توفير عوائد مستمرة بعيدا عن تقلبات السوق، وذلك عن طريق فريق وجهاز فني عالي المستوى يسهم بشكل أساسي في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث إن السياسة المتحفظة والانتقاء الاستراتيجي ساهم في تعزيز الأداء على الرغم من التقلبات الحادة التي شهدتها الأسواق.

كما أعلن مدير قطاع الصناديق الاستثمارية في شركة الاستثمارات الوطنية المثنى المكتوم على أن الشركة ترتكز في إدارتها للصناديق على استراتيجية تعتمد على الانتقائية ودراسة وضع الشركات جيدا قبل الاستثمار فيها وقراءة بياناتها المالية بشكل دقيق وبالتالي تقدر التوقعات المستقبلية لها على ضوء الأنشطة والطموح المتوافر لدى إداراتها التنفيذية.

إذ تقوم الشركة بإدارة صناديقها وفق معدلات مخاطر مدروسة وتركز على انتقاء الشركات ذات الأداء التشغيلي الممتاز والذي يتوقع أن تستمر في نموها على الأمد الطويل.

وأضاف المكتوم انه وبالرغم من الانخفاضات القياسية التي شهدتها الأسواق مؤخرا وتقلباتها الكبيرة فقد استطعنا الحفاظ على مستوى أداء متميز، حيث إن صندوق المدى الاستثماري الذي يستثمر في أسهم الشركات المحلية والخليجية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حقق منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر أغسطس عائدا بلغ 17,6٪.

بينما حقق صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية المتخصص بأسهم شركات الصناعة والخدمات النفطية المتوافقة مع أحكام الشريعة أداء منذ بداية العام حتى نهاية شهر أغسطس عائدا بلغ 13,9٪ وقد تفوقت هذه الصناديق كلها أداء المؤشرات المعيارية المعتمدة.

جانب من عمومية مرابحات الاستثمارية (محمد خلوصي)